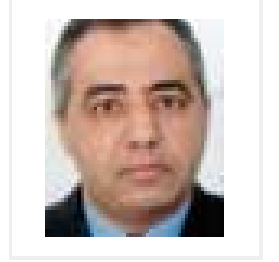


بيل جيتس والتعليم الفني



◀ عبد الفتاح الجبالي

كلنا نعرف جيدا من هو بيل جيتس مؤسس شركة مايكروسوفت العملاقة ورائدة التكنولوجيا العالمية، فضلا عن كونه واحدا من أغنى أغنياء العالم، ورغم ذلك فإنه لو كان يحمل الجنسية المصرية لما استطاع أن يلحق أبناءه بالتعليم الخاص أو التجريبي، وكذلك لم يكن يستطيع الحصول على عضوية أي من النوادي الاجتماعية الكبرى وغيرها من الأمور الحياتية اليومية، لسبب بسيط للغاية أنه لا يحمل مؤهلا عاليا، حيث ترك جامعة هارفارد في العام الثاني وتفرغ لمشروعه المهم - وهو ما يشير الى تحيز النظام التعليمي من البداية ضد حاملي الدبلومات الفنية، وفي هذا السياق حكّت لي إحدى مديرات المدارس القومية أنها في أثناء اختبارات القبول بالمدرسة قد اختبرت طفلا وطفلة ووجدت أنهما يتمتعان بقدر عال من الذكاء واللباقة الأمر الذي يشير الى أنهما يمثلان نواة طيبة لمواطن ممتاز، بل وأجمع كل من حضروا المقابلة على هذه المسألة ولكن نظرا للأعراف السائدة والعقيمة فقد تم رفض قبول الاثنين لأنهما من أسر ذات تعليم متوسط!

وهو ما أكدته البنك الدولي في تقريره عن التّقدم العادل حين أشار الى ان 10% فقط من أبناء الحاصلين على تعليم متوسط في مصر استطاعوا أن يحصلوا على تعليم عال، هذا هو جوهر مشكلة التعليم الفني في مصر إذ ان معظم المدارس الخاصة والتجريبية تشترط حصول أولياء أمور الطلاب المتقدمين لالتحاق بها على مؤهل عال، وترفض أبناء ما دون ذلك، وهو ما أدى الى اتساع الخلل وأسهم في تراجع الحراك الاجتماعي، وزيادة الفقر فالفقر يمثل حالة مالم يتم كبح جماحها فإنها تميل إلى تجديد نفسها، فالأطفال الفقراء غالبا ما يستمرون فقراء عندما يكبرون، وهكذا يمكن أن تستمر دورة الفقر حتى الأجيال القادمة، ما لم يكن هناك تدخل لتغيير أحوالهم وتوسيع قدراتهم وفرصهم وخيارات حياتهم. وبعد التعليم هو إحدى الآليات الأساسية لهذه العملية، وهنا تشير الإحصاءات الى ان عدد التلاميذ بالتعليم الثانوي الفني يصل الى 1.9 مليون تلميذ عام 2017/2018 (منهم 897.9 ألف بالتعليم الصناعي، و687 ألف بالتعليم التجاري العام، 64.3 ألفا بالتعليم الفندقى. 215.6 ألف بالتعليم الزراعي). مقارنة بنحو 2.1 مليون بالثانوي العام (منهم 1.7 مليون تلميذ بالتربية والتعليم، 373.5 ألف تلميذ بالتعليم الأزهري).

ويتسم هذا القطاع بسمات عديدة أهمها أن معظم من يتجهون إلى التعليم الفني هم من الشرائح والفئات الفقيرة، إذ إن أبناء المحافظات الأكثر فقرا غالبا ما يتجهون إلى التعليم الفني، ففي محافظة أسيوط حيث، تبلغ نسبة الفقر نحو 66% (وفقا لبيانات الدخل والإنفاق لعام 2015) نجد أن نسبة المتحقّين بالتعليم الفني تصل الى نحو 144% مقارنة بمن يلتحقون بالتعليم العام، وبالمثل في محافظة قنا والتي تصل فيها نسبة الفقر الى 58% تبلغ هذه النسبة نحو 197%، وفي سوهاج حيث نسبة الفقر 66% فان نسبة التعليم الفني الى العام تصل الى 206% الخ.

يضاف إلى ما سبق أنه وعلى الرغم من أن خريجي التعليم الفني يشكلون نحو 22.3% من السكان (10 سنوات فأكثر) فإنهم يمثلون نحو 12.6% من إجمالي الفقراء على مستوى الجمهورية، وتبلغ نسبة الفقر بينهم نحو 22%. ثانياً، على الرغم من أن هؤلاء يشكلون النسبة الغالبة من قوة العمل بنحو 35% من الإجمالي إلا فإن نسبة البطالة ترتفع بينهم بشدة، حيث يشكلون نحو 33% من إجمالي المتعطلين على المستوى القومي في نهاية يونيو 2018، ومما يزيد من تعقيد المشكلة أن معظم هؤلاء تزيد مدة تعطلهم على ثلاث سنوات.

ثالثاً، إن معظم من يلتحقون بالتعليم الفني من البداية هم أصحاب المجاميع الأدنى في المرحلة الإعدادية والذين فشلوا في الالتحاق بالتعليم العام عبر مجموع الدرجات المؤهلة.

هذه الأمور وغيرها تتبادر إلى الذهن عند مناقشتنا أسباب فشل جميع المحاولات السابقة في إعادة الاهتمام بالتعليم الفني، فمع تسليمنا الكامل بالمشكلات الأساسية التي يعانيها هذا النظام وعلى رأسها التركيز على الدراسة النظرية بعيداً عن الممارسة العملية وكذلك ما تعانيه المدارس من مشكلات تتعلق بكون معظم أجهزتها إما قديمة أو مستهلكة أو معطلة، فضلاً عن أن الجديد منها غير مستغل بالشكل الأمثل، ناهيك عما يعانيه مدرسو التعليم الفني أنفسهم من نقص في التدريب على طرق التدريس السليمة، إلا أنها أمور يمكن التعامل معها بطرق عديدة ولكن تبقى المشكلة في البيئة الثقافية والتنظيمية والمجتمعية، فضلاً عن الأطر التشريعية الحاكمة وما يتيح القانون المصري من مزايا للحاصلين على التعليم العام مقابل التعليم الفني سواء في الترقى داخل السلم الوظيفي حيث يعد الحاصلون على مؤهل فني في درجات أدنى من أمثالهم خريجي التعليم العام. ناهيك عن أنهم يتوقفون عن الترقى عند درجات معينة في السلم الوظيفي بينما تفتح آفاق الترقى لغيرهم دون حدود. إضافة إلى القيم السائدة لدى المجتمع والتي غالباً ما تنظر إلى خريجي هذا النظام نظرة دونية مقارنة بأصحاب التعليم العام، أي أن محاولة لتطوير هذا النظام سوف تلقى مصير سابقها مالم نتصدى وبحزم لهذه المشكلات الجوهرية، وإصلاح جميع هذه الاختلالات.

وفيما يتعلق بربط مخرجات التعليم الفني بسوق العمل فتدلنا الخبرة التاريخية المصرية على العديد من التجارب التي كانت ناجحة، في أوقات معينة، مثل معهد الفني للسيارات، التابع لشركة النصر للسيارات، وكذلك معهد التبين وغيرهما من المعاهد والمدارس الفنية التي ارتبطت ببعض المصانع الكبرى، وهي التجربة التي حاول معهد العاشر من رمضان في بداية النشأة تكرارها عن طريق ربط المعهد بالمصانع القائمة بالمدينة ولكنها ونظرا للقيم السالف الإشارة فشلت فشلا ذريعا وتحول المعهد الى مكتب التنسيق مثله مثل الآخرين. مما سبق يتضح لنا أن إعادة الاهتمام بالتعليم الفني لا يقتصر فقط على تشكيل وزارة او تعيين نائب للوزير وغيرهما من الأمور الشكلية، ولكنه يتطلب معالجة جذرية للقوانين واللوائح المعمول بها حاليا مع ضرورة دراسة التجارب والخبرات السابقة التي قامت بها الدولة المصرية خلال الحقب الماضية والنظر الى التعليم الفني نظرة شاملة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار جميع الاوضاع القانونية والقيمية والمجتمعية ووضع أفضل السبل للتعامل الجدى والمستمر معها.